

Distr.: General
6 January 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الثالثة والستون

فيينا، ٢-٦ آذار/مارس ٢٠٢٠

البندان ٤ و٦ من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية

متابعة تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري

الصادر في عام ٢٠١٩ على الصعيد الوطني والإقليمي

والدولي، من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية

ومواجهتها

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة التاسعة والعشرون

فيينا، ١٨-٢٢ أيار/مايو ٢٠٢٠

البندان ٤ و٨ من جدول الأعمال المؤقت**

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية

اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصدي

المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٩. كما يتضمن مجموعة توصيات تُعرض على لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية للنظر فيها. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات مقدمة وفقاً للطلبات الواردة في قرارات لجنة المخدرات ٩/٥٦ و ٣/٦٢ و ٧/٦٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣/٢٠١٩.

* E/CN.7/2020/1

** E/CN.15/2020/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

أولاً -	مقدمة	٣
ثانياً -	التوجه الاستراتيجي	٣
ثالثاً -	التقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ ولاياته	٦
ألف -	التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال	٦
باء -	منع الجريمة ومكافحتها على نحو فعال	١٢
جيم -	إجراء البحوث وتحليل الاتجاهات وتقديم الدعم في المجال العلمي ومجال الاستدلال الجنائي	١٩
رابعاً -	تدعيم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠
ألف -	التخطيط الاستراتيجي	٢٠
باء -	التقييم	٢١
جيم -	التمويل والشراكات	٢١
خامساً -	التوصيات	٢٣

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في عام ٢٠١٩. ويتضمن الباب الثاني من التقرير معلومات محدّثة عن التطورات السياسية التي شهدتها المكتب وعن أنشطته الجديدة في مجال التعاون التقني وجهوده الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في صميم أنشطته، والتقدم الذي أحرزته فرق العمل المعنية بالابتكار والتكنولوجيا. ويركّز الباب الثالث على تنفيذ المكتب لولاياته المتعلقة بما يلي: (أ) التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال، و(ب) منع الجريمة ومكافحتها على نحو فعال؛ و(ج) إجراء البحوث وتحليل الاتجاهات، وكذلك توفير دعم للأنشطة العلمية وأنشطة التحليل الجنائي الاستدلالي. ويتضمن الباب الرابع لمحة عامة عن التدابير المتخذة لتدعيم قدرة المكتب في مجالات التخطيط الاستراتيجي والتقييم وجمع الأموال. أما الباب الخامس فيتضمن توصيات تُعرض على لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية للنظر فيها، بصفتها الهيئتين الإداريتين للمكتب.

ثانياً - التوجه الاستراتيجي

٢ - عقدت لجنة المخدرات، في دورتها الثانية والستين، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٩، جزءاً وزارياً لتقييم تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها على مدى العقد الماضي للتصدي بصورة مشتركة لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها. واعتمدت اللجنة بتوافق الآراء الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩ بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتتبع تنفيذ الالتزامات المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها. وباعتماد هذا الإعلان، تكون الدول الأعضاء قد اتفقت على التركيز على التنفيذ العملي للالتزامات المشتركة التي تم التعهد بها على مدى العقد الماضي.^(١) وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدّم المكتب الدعم إلى الدول الأعضاء من خلال لجنة المخدرات في تنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات، في إطار متابعة الإعلان، باتّباع نهج شامل وجامع، وتيسير تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة والتحديات القائمة والدروس المستفادة في تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي. وعقدت اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، عملاً بخطة العمل المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ التي كانت قد اعتمدها في حزيران/يونيه ٢٠١٩، دورة مواضيعية تناولت ثلاثة من التحديات المحددة في الإعلان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت أمانة الهيئتين الإداريتين موقعاً شبكياً جديداً مكرساً لمتابعة الإعلان (www.unodc.org/hlr). وفي عام ٢٠١٩ أيضاً، عقدت الأمانة حلقات عمل بشأن تنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات، في إطار متابعة الإعلان، في أنتيغوا وبربودا وأوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وسانت كيتس ونيفس وموريشيوس

(١) انبثقت هذه الالتزامات عن الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، والبيان الوزاري المشترك لعام ٢٠١٤، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، المعقودة في عام ٢٠١٦.

ونيجيريا. وفي اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، التي عُقدت عام ٢٠١٩، ناقش المشاركون موضوع "متابعة تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٩ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها" باعتباره بنداً قائماً بذاته في جدول الأعمال، وهو ما يسهم بإضفاء منظور إقليمي على عملية تنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات.

٣- وعملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٤/٧٣، نُظِمَ المكتب، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩، اجتماعات إقليمية تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في جميع مناطق الأمم المتحدة الخمس، بما في ذلك اجتماع إقليمي تحضيري في أوروبا، وهو أول اجتماع من هذا القبيل يُعقد في المنطقة منذ ٢٥ عاماً. وحدد المشاركون في الاجتماع توصيات عملية المنحى للمؤتمر الرابع عشر، عُرضت على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في أيار/مايو. وعقد المكتب جلسات إحاطة، بالاشتراك مع البعثة الدائمة لليابان، على هامش الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٩، المعقودة في تموز/يوليه، والدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر، بغية إطلاع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يوجد مقرها في نيويورك على سير التحضيرات للمؤتمر الرابع عشر. ودعم المكتب تنظيم اجتماع لفريق خبراء حكومي عُقد في كيوتو، اليابان، في أيلول/سبتمبر، ومشاورات غير رسمية عُقدت في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، بشأن وضع مشروع إعلان سياسي، بسبل منها إعداد وثيقة مرجعية مخصصة تقدم لمحة عن نتائج الاجتماعات الإقليمية التحضيرية.

٤- كما واصل المكتب تنفيذ البرنامج العالمي لتعزيز ثقافة احترام القانون، الذي استُهل في إطار متابعة المؤتمر الثالث عشر، المعقود في عام ٢٠١٥، مما أتاح الاستمرارية بين المؤتمرين الثالث عشر والرابع عشر من حيث الجوانب العملية والبرنامجية. وفي إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة، وضع المكتب نمائطاً جامعياً واعتمدها وعمّمها على المؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء العالم. كما أعد المكتب سلسلة من الكتب الهزلية والألعاب الإلكترونية وغير الإلكترونية لتثقيف الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٣ و ١٨ سنة بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ والاتجار بالأسلحة النارية؛ ومنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ والجريمة المنظمة؛ والجريمة المتعلقة بالحياة البرية والغابات ومصائد الأسماك؛ والجريمة السيبرانية والإرهاب.

٥- وفي الفترة قيد الاستعراض، أنجز المكتب الأنشطة التالية:

(أ) وضع استراتيجية جديدة لمساعدة الدول الأعضاء على منع المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية من حيازة الأسلحة النارية عن طريق الاتجار غير المشروع؛

(ب) دعم الدول الأعضاء في إنشاء آلية لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، إلى جانب برنامج عالمي مخصّص لإدارة الآلية؛

(ج) أطلق برنامجاً عالمياً جديداً بشأن إدارة السلامة الحضرية في أوزبكستان وكينيا والمكسيك، بهدف التشجيع على اتباع نهج استراتيجي متعدد الأبعاد للسلامة الحضرية والإدارة السليمة، استناداً إلى فهم متعمق لأوجه التقاطع بين الجريمة والإيذاء على المستوى المحلي والتدفقات غير المشروعة عبر الوطنية مما يتسبب في انعدام الأمن وتقويض سلامة المجتمع ورفاهه؛

(د) وسّع نطاق وجوده في جنوب شرق أوروبا بتعزيز مكتبه في شمال مقدونيا الذي ركّز، اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، على مكافحة الجرائم الخطيرة والمنظّمة في المنطقة. كما استُهلّت المرحلة الثانية من برنامج إقليمي لجنوب شرق أوروبا للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣؛

(هـ) أعاد تنظيم وجوده في العراق وشرع في عملية بناء برنامج قطري بالتشاور الوثيق مع مختلف السلطات العراقية، مع ضمان الاتساق بين مختلف مشاريعه الإقليمية وبرامجه العالمية الرامية إلى الانخراط من جديد في البلد؛

(و) أطلق برنامجاً من ثلاث سنوات لبناء قدرات أربعة بلدان في شمال أفريقيا على تفكيك الشبكات الإجرامية المنظّمة الضالعة في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وفي الوقت نفسه حماية حقوق الضحايا؛

(ز) أدمج مشروع التخاطب بين المطارات في برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، الذي ركّز على تنفيذ نظم بيانات المسافرين من جانب مكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٦- ويسلّم المكتب، تماشياً مع الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة، بالحاجة إلى تعزيز الأحكام المتعلقة بالتقييم على جميع المستويات، مع التركيز بوجه خاص على تقييم النتائج على المستوى الاستراتيجي، واستحداث منتجات وخدمات معرفية مبتكرة قائمة على التقييم، ودعم تنمية القدرة على التقييم على الصعيد الوطني.

٧- ولتعزيز المساواة بين الجنسين، مضى المكتب قدماً في تنفيذ استراتيجيته الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٨-٢٠٢١). وشملت النواتج الرئيسية لهذا المسعى إنشاء شبكة لمراكز تنسيق الاستراتيجيات الجنسانية تضم موظفين من المقر ومن المكاتب الميدانية. ووضعت مواد تدريبية وأدوات عملية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة منهجية في البرامج، وتُبذل حالياً جهود لبناء قدرات الموظفين في هذا الشأن. كما واصل المكتب العمل على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف موظفيه من خلال تعزيز ثقافة مؤسسية شاملة للجميع وتكثيف

التوعية من أجل تعزيز التنوع داخل مجموعات مقدّمي الطلبات. وفضلاً عن ذلك، واصل المكتب دعم اللجنتين في المساهمة في تنفيذ الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

٨- وأطلق المكتب خطة عمل لدعم تنفيذ استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة، التي تهدف إلى تسخير الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة، وفي الوقت نفسه درء المخاطر الملازمة لها. وأنشئ فريق عمل مخصّص لتنسيق الأنشطة، ونُفذت أنشطة أولية للتوعية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ المكتب، في سبيل زيادة إدماج الابتكار في عمله، فريقاً متعدد المهام معنياً بالابتكار، ركّزت أنشطته على تنمية قدرات الموظفين في مجال الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وسلسلة السجلات المغلقة، والبيانات الضخمة. وأكمل المكتب عملية لرسم خرائط الابتكار واستمر في العمل مع مقدّمي خدمات التكنولوجيا والأوساط الأكاديمية.

ثالثاً- التقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ ولاياته

ألف- التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال

١- خفض الطلب والتدابير ذات الصلة، بما فيها تدابير الوقاية والعلاج، وكذلك سائر المسائل المتعلقة بالصحة

(أ) الوقاية من تعاطي المخدرات

٩- عزّز المكتب إمام ٦٨٠ من مقرري السياسات من ٥٩ بلداً بالأساليب القائمة على الأدلة للوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات ومن الاضطرابات الناجمة عنه. كما دعم المكتب تنظيم الجمعية الدولية للمهنيين المعنيين بمنع تعاطي مواد الإدمان وعلاج المتعاطين للمؤتمر الدولي المعني بالوقاية من المخدرات وعلاج متعاطيها ورعايتهم حول موضوع "الإلهام والتوجيه"، المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٩، مما أدى إلى تحسين مهارات ٦٠٠ من مقدّمي الخدمات من ١٢٣ بلداً وإنجاز منهج دراسي جديد لتطوير مهارات ٤٠ مدرّباً عالمياً في مجال خفض الطلب على المخدرات من ٢٠ بلداً.

١٠- وساهم المكتب في الوقاية من تعاطي المخدرات وعنف الشباب وسوء معاملة الأطفال من خلال تنفيذ برامج قائمة على الأدلة للأسر في ١٤ بلداً وللمدارس في خمسة بلدان، وبلغ مجموع المستفيدين ٦٧٥ ٣١ شخصاً. وجرى تجريب برنامجين جديدين للوقاية، هما برنامج "أسر قوية" الموجه للأسر التي تواجه أوضاعاً صعبة وبرنامج "أسر متحدة" الذي يستهدف جميع الأسر.

١١- وفي سياق مبادرة المكتب للشباب، شارك أكثر من ٦٠٠٠ شاب من ٤٣ بلداً إما في منتدى للشباب على هامش الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات أو في أنشطة الوقاية على الإنترنت وعلى صعيد المجتمع المحلي. واجتمع فريق يضم ممثلين عن الشباب والباحثين وواضعي

السياسات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ لتحديد الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإشراك الشباب في وضع السياسات المتعلقة بالمخدرات وأنشطة الوقاية.

(ب) علاج الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيل المصابين بها ومعافاتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ والوقاية والعلاج والرعاية فيما يتصل بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والتهاب الكبد الفيروسي وسائر الأمراض المعدية المنقولة بواسطة الدم

١٢- اختتم المكتب ومنظمة الصحة العالمية الاختبار الميداني للمعايير الدولية لعلاج الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات. وجرى تعزيز الأدوات ذات الصلة لضمان جودة العلاج من المخدرات من خلال تجميع الموارد مع سائر المنظّمات الدولية وتجريب تنفيذ تلك المعايير في نيجيريا.

١٣- واشترك المكتب ومنظمة الصحة العالمية في دعم التدابير الرامية إلى تعزيز العلاج من تعاطي المخدرات في ١٧ بلداً، بما يشمل الأطفال المعرضين لخطر تعاطي المخدرات في سن مبكرة جداً في حالات الأزمات الإنسانية، والاضطرابات الناشئة عن تعاطي المنشطات. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المكتب ومنظمة الصحة العالمية دراسة جدوى بشأن الإدارة المجتمعية لحالات تناول جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية في أربعة بلدان؛ ويجري تحليل البيانات التي تمخّضت عنها تلك الدراسة.

١٤- وروّج المكتب للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج متعاطي المخدرات والسجناء ورعايتهم في إطار نهج يقوم على مراعاة الحقوق ويركّز على الصحة العامة ويراعي المنظور الجنساني. ونشر المكتب إرشادات معيارية بشأن خدمات فيروس نقص المناعة البشرية لمتعاطيات المخدرات في ٢٤ من البلدان ذات الأولوية القصوى، ووفّر التدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تقديم تلك الخدمات، بما يشمل أغراض الرصد والتقييم.

١٥- وقام المكتب، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، بوضع وترويج توجيهات بشأن علاج واختبارات فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي C لمتعاطي العقاقير المنشّطة، وعالج الحواجز التي تحول دون توسيع نطاق الخدمات المتعلقة بالتهاب الكبد الوبائي C، ووفّر التدريب لشركاء رئيسيين من ٢٠ بلداً. وبالإضافة إلى ذلك، وضع المكتب الصيغة النهائية للوثيقة المعنونة "منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في السجون: دليل تقني"، ونشر إرشادات بشأن الحفاظ على الاستمرارية في الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل والتهاب الكبد الوبائي C لتزلاء السجون.

٢- ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة وتيسر الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية حصراً، مع منع تسريبها

١٦- عمل المكتب مع الشركاء في أربعة بلدان وعقد اجتماعاً إقليمياً للتخطيط الاستراتيجي مع أفرقة من سبعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لزيادة فرص الحصول على الأدوية الأساسية الخاضعة للمراقبة مع منع تسريبها وإمكانية استخدامها لأغراض غير طبية. ومتابعةً للاجتماع الإقليمي، شارك مسؤولون من بليز في جلسة ركزت على تعزيز نظم المراقبة مع زيادة توافر مسكنات الألم للمرضى. وعلاوة على ذلك، ركز المشاركون من كوستاريكا على إنشاء نظام إلكتروني للبيانات لتتبع الأدوية ورصدها، فضلاً عن جمع البيانات ورصدها بدقة.

١٧- وفي نيجيريا، وضعت وزارة الصحة الاتحادية والمكتب منهجاً دراسياً قُدم إلى ٢٥٠ من المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية، بمن فيهم الأطباء والصيادلة والمرضى، لتطوير قدراتهم على إدارة الاستخدام الرشيد للأدوية الخاضعة للمراقبة والحصول عليها. وفي بنما، اكتسب أخصائيو الرعاية الملطفة كفاءات في مجال الاستخدام الرشيد لمسكنات الألم في نظام المراقبة لحماية المرضى، في حين شارك ١٧٥ من واضعي السياسات والمربين والمنظمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية في جلسات إحاطة. وفي تيمور-ليشتي، عمل المكتب مع منظمة الصحة العالمية على زيادة قدرة الممرضات على الإشراف على المرضى ورصد آلامهم. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام المكتب بتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية من أربع مقاطعات.

١٨- وواصل المكتب العمل مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إطار برنامج عالمي مشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لمكافحة السرطان من أجل زيادة فرص الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية لتلبية الأغراض الطبية والعلمية، مع منع تسريبها وإساءة استخدامها وتعاطيها.

٣- خفض العرض والتدابير ذات الصلة: إنفاذ القانون إنفاذاً فعالاً، وتدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات، ومكافحة غسل الأموال، وتعزيز التعاون القضائي

١٩- استمر المكتب في دعم البلدان في جنوب آسيا في إنشاء مركز إقليمي للاستخبارات والتنسيق بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأسدى المشورة إلى بلدان في أمريكا اللاتينية بشأن تعزيز المركز الإقليمي للاستخبارات المتعلقة بمكافحة المخدرات.

٢٠- وواصل البرنامج العالمي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على منع ومكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة تقديم الدعم إلى شبكة التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى، وشبكة المدعين العامين والسلطات المركزية في بلدان المصدر والعبور والمقصد المعنية بالتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة. وفي عام ٢٠١٩، يسّرت شبكات التعاون القضائي الإقليمية هذه التحقيق في ١٨ قضية، ويسّر فريق البرنامج العالمي التحقيق في ٣١ قضية أقاليمية.

٢١- وواصل برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية دعم وتوسيع نطاق الأنشطة في أكثر من ٥٠ دولة عضواً لتحسين أمن الإمدادات التجارية وتعزيز الضوابط الحدودية. ومنذ عام ٢٠٠٤، اعترضت أكثر من ١٠٠ من وحدات الاستهداف الوطنية المشتركة بين الأجهزة، والتي أنشئت من خلال برنامج مراقبة الحاويات، أكثر من ٣٠٠ طن من الكوكايين، و٦ أطنان من الهيروين، و٧٢ طنًا من القنب، و١٧٢٠ طنًا من سلائف المخدرات والمتفجرات، و٢,٧ طن من المؤثرات العقلية، و٣٢٠ طنًا من الترامادول و١٧٠ طنًا من بذور الأفيون. وفي عام ٢٠١٩ وحده، تم ضبط أكثر من ٦٤ ٠٠٠ كيلوغرام من الكوكايين، و٥٥٠ كيلوغراماً من الهيروين، و٤٥ كيلوغراماً من القنب، و١٢٠ كيلوغراماً من المؤثرات العقلية، و٣٦ ٦٠٠ لتر من السلائف الكيميائية للمخدرات والمتفجرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم الكشف عن ٩٠ شحنة من السلع الاستراتيجية وذات الاستخدام المزدوج، وجرى التحقيق في ١٥٢ من قضايا الجرائم البيئية، وتم تدريب ٣ ٥٠٠ ضابط من خلال ٢٤٢ نشاطاً.

٢٢- وعزز المكتب، من خلال برنامجه الرامي إلى تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب تهريب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا، التعاون الأقاليمي بين مؤسسات العدالة الجنائية البالغة الأهمية في أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا وأوروبا لتيسير تبادل المعلومات الاستخبارية اللازمة لتحقيق الفعالية في تنسيق التحقيقات عبر الوطنية بعد عمليات الضبط. ودعم المكتب الملاحقة القضائية في سبع قضايا أقاليمية وطلب إليه تيسير تبادل أفضل الممارسات القائمة على الأدلة في الملاحقة القضائية في ٢٦ قضية أقاليمية تتعلق بأمريكا اللاتينية وأوروبا والبت فيها.

٢٣- وفي اجتماع للخبراء بشأن التدفقات المالية غير المشروعة استضافته حكومة الهند في نيودلهي في حزيران/يونيه ٢٠١٩، أكد شركاء مبادرة ميثاق باريس من جديد التزامهم بمواصلة العمل القيم الذي يجري الاضطلاع به في إطار المبادرة.

٤- مسائل شاملة لعدة مجالات: المخدرات وحقوق الإنسان والشباب والأطفال والنساء والمجتمعات المحلية

٢٤- اشترك المكتب في وضع إطار سياساتي بعنوان "احترام المرأة: منع العنف ضد المرأة"، في إطار مبادرة تقودها منظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويحدد الإطار مجموعة من الخطوات العملية المنحى لتوجيه تصميم التدخلات والبرامج الرامية إلى منع العنف ضد المرأة وتخطيطها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٢٥- وشارك المكتب في عدد من المناسبات التي سبقت عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، بما في ذلك منتدى شركاء العدالة، الذي استضافته هولندا في شباط/فبراير ٢٠١٩، واجتماع لفريق خبراء بشأن موضوع "مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة

للجميع: تنفيذ الهدف ١٦ والطريق صوب مسعى عدم ترك أي أحد خلف الركب"، نظّمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية لقانون التنمية في روما في أيار/مايو ٢٠١٩.

٢٦- وشرع المكتب في إجراء دراسة تنفيذية للتدخل الأسري للشبكة الدولية لمراكز موارد علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم (TreatNet) التي تستهدف المراهقين الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدرات و/أو الضالعين في الجريمة في إندونيسيا. وجرب المكتب أيضاً مواد تدريبية لتوفير خدمات العلاج من المخدرات للحوامل اللاتي يعانين من اضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات في الأرجنتين وأوكرانيا.

٥- المسائل الشاملة لعدة مجالات في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها: الوقائع المتغيرة والاتجاهات والظروف القائمة، والتحديات والأخطار المستجدة والمستمرة، بما فيها المؤثرات النفسانية الجديدة

٢٧- يُدرج نظام المكتب للإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة معلومات عن آثارها الصحية الضارة استناداً إلى البيانات المتعلقة بالسمية بغية إطلاع الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية على أشد المواد ضرراً وأكثرها صموداً وانتشاراً من بين أكثر من ٩٠٠ من المؤثرات النفسانية الجديدة، من خلال سلسلة وثائق نصف سنوية جديدة بعنوان "التحديات الحالية للمؤثرات النفسانية الجديدة". وواصل المكتب التوعية بالمخاطر التي يشكلها عرض العقاقير الاصطناعية الآخذ في التزايد بسرعة.

٢٨- وواصل المكتب، في إطار استراتيجيته المتكاملة الرامية إلى صوغ تدابير شاملة على نطاق المنظومة للتصدي في الوقت المناسب لأزمة المؤثرات الأفيونية على الصعيد العالمي، تقديم الدعم للبرمجة المتكاملة والتعاون بين الوكالات في قيادة تدابير تصدّ على الصعيد العالمي لأزمة المؤثرات الأفيونية استناداً إلى نهج قائم على خمس ركائز. ولزيادة دعم الدول الأعضاء، أطلقت مجموعة أدوات بشأن العقاقير الاصطناعية على منصة تفاعلية على الإنترنت تضم طائفة واسعة من الأدوات والموارد والتوجيهات العملية من جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والاتحاد البريدي العالمي.

٢٩- ويقدم تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٩ لمحة عامة عن الطلب على المخدرات وعرضها، صنّفت حسب التأثير النفسي. وهو يتضمن تحليلاً متعمقاً للأزمة المتشعبة المتعلقة بالمواد الأفيونية على الصعيد العالمي، ويقدم لمحة عامة عن آخر التطورات بهذا الشأن.

٦- توطيد التعاون الدولي القائم على مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة

٣٠- مضى المكتب قدماً، في أمريكا اللاتينية والكاريبي، في تيسير التنسيق العملي وتبادل الخبرات فيما بين الدول في مجالات التنمية البديلة، وخفض الطلب على المخدرات وعرضها، وإجراء البحوث وتحليل الاتجاهات لدعم مسعى وضع سياسات واستراتيجيات وطنية قائمة على

الأدلة، والأنشطة الرامية إلى مكافحة غسل الأموال، والمعايير المتصلة بأوضاع السجون. ودعم المكتب إقامة شراكات بين الرابطات المحلية والقطاع الخاص بهدف تحقيق أهداف تشمل تيسير التجارة في منتجات التنمية البديلة. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب الدول الأعضاء في تعزيز التعاون عبر الوطني على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بسبل منها تبادل المعلومات الاستخبارية من خلال مبادرات عالمية ودون إقليمية متعددة.^(٢)

٣١- وفي آسيا الوسطى، واصل المكتب دعم الدول في وضع نهج متكامل للتعاون الإقليمي، نظّم في إطاره الاجتماع الحادي عشر للأطراف في مذكرة التفاهم بشأن التعاون دون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات، المعقود في طشقند في أيار/مايو ٢٠١٩، بمشاركة الاتحاد الروسي وأذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وشبكة أغا خان للتنمية. واشترك المكتب والاتحاد الروسي واليابان، في عام ٢٠١٩، في دعم إنشاء وحدة للكلاب البوليسية لمكافحة المخدرات في كابول دعماً لجهود مكافحة المخدرات في أفغانستان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وقّع المكتب وجمهورية إيران الإسلامية مذكرة تفاهم تعيّن المركز الوطني الإيراني لدراسات الإدمان، في طهران، مركزاً إقليمياً لتعزيز العلاج القائم على الأدلة للاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات وتحسين الصحة العامة والسلامة العامة.

٣٢- وعقد المكتب وتايلند مؤتمراً إقليمياً رفيع المستوى بشأن مزامنة خطط التجارة والأمن دعماً لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، حدّد فيه المشاركون الحاجة إلى وضع خريطة طريق إقليمية للتعاون عبر الحدود من أجل منع شبكات الجريمة المنظّمة عبر الوطنية من الاستفادة من الفرص الناشئة عن التكامل بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأقرّت في الاجتماع الثاني والخمسين لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا خريطة طريق لإدارة الحدود، وضعت بدعم من المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، نظّم المكتب، بالتنسيق مع الهند، مؤتمراً لـ ١٢٥ ممثلاً رفيع المستوى من الأجهزة المركزية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات وأجهزة الأمن وإدارة الحدود في جنوب آسيا، وهو ما حفّز على وضع مشروع لبناء القدرات يُحتمل الشروع في تنفيذه في عام ٢٠٢٠. كما عُقدت حلقة عمل ثلاثية بين غانا ونيجيريا والهند بشأن معالجة مشكلة الترامادول، بالتعاون مع مكتب مراقبة المخدرات في الهند، أسفرت عن إنشاء فريق عامل مخصص يضم مسؤولين من البلدان الثلاثة.

٣٣- وفي إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، شرعت كوت ديفوار في إجراء تحقيق بعد عملية الضبط بدعم من المكتب وبالتعاون مع دوائر الشرطة والجمارك في إيطاليا والبرازيل وفرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المكتب، بالتعاون مع السنغال وغامبيا وغينيا-بيساو، مشروع الطرق المفتوحة لتعزيز استخدام أساليب التحري الخاصة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

(٢) على سبيل المثال، برنامج مراقبة الحاويات، ومشروع التخاطب بين المطارات، ومركز الاستخبارات الإقليمي لمكافحة المخدرات، وبرنامج تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب تهريب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا.

ونُفذ أيضاً مشروع مماثل، وهو عملية بنكادي، شمل بوركينافاسو وكوت ديفوار ومالي. وعلاوة على ذلك، استحدث المكتب منبراً للتعاون الأمني كيما يتسنى تبادل المعلومات بشأن المسائل المتصلة بالأمن ودعماً لتعاون الشرطة عبر الحدود بين بوركينافاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

٧- التنمية البديلة: معالجة المسائل الاجتماعية-الاقتصادية من خلال التعاون الإقليمي والأقليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة وذات توجه إنمائي في مراقبة المخدرات

٣٤- قدّم المكتب المساعدة التقنية وعزّز الحوار السياساتي بغية دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تصميم وتنفيذ برامج التنمية البديلة، تماشياً مع مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة. وأتاحت المساعدة التقنية المقدمة إلى أفغانستان وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار فرصاً للفئات السكانية الضعيفة لتوفير مصادر رزق مستدامة ومشروعة.

٣٥- وواصل المكتب شراكته مع ألمانيا وبيرو وتايلند لتعزيز الحوار بشأن الدروس المستفادة وتبادل الممارسات الجيدة والخبرات، بوسائل منها تنظيم اجتماع لفريق خبراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في تايلند، ركّز على العناصر الرئيسية من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، ولا سيما سيادة القانون والدروس التي يمكن استخلاصها من ممارسات التنمية البديلة لمعالجة المسائل المتعلقة بالمخدرات في المناطق الحضرية. وعمل المكتب كذلك مع كيانات في منطقة نهر الميكونغ دون الإقليمية للاشتراك في استضافة مناقشة لفريق خبراء في أيار/مايو بغية استبانة التحديات والحلول الممكنة استناداً إلى أفضل الممارسات في مجال توسيع نطاق برامج التنمية البديلة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٣٦- ومضى المكتب قدماً في دعم الشراكات ومبادرات التعاون الابتكارية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل تعزيز الروابط عبر الإقليمية والاستفادة من قصص النجاح عن طريق تكرار الممارسات الجيدة، مثل تقديم الدعم إلى التعاونيات في إنتاج المحاصيل النقدية عالية الجودة. فعلى سبيل المثال، قدّم المكتب، في عام ٢٠١٩، دعماً إلى تعاونية Green Gold في ميانمار، التي أطلقت، بالتعاون مع شركة مالونغو للبُن، العلامة التجارية لبُن Shan Mountain في فرنسا. كما أنها أول تعاونية للبُن في ميانمار تحصل على شهادة التجارة العادلة.

باء- منع الجريمة ومكافحتها على نحو فعال

١- مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

(أ) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

٣٧- دعم المكتب بنشاط تحضيرات الدول لبدء تنفيذ آلية لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها. وشمل هذا الدعم صوغ مبادئ توجيهية لإجراء استعراضات قطرية ووضع مخططات لقوائم الملاحظات وموجزاتها، إلى جانب استبيان للتقييم الذاتي يتعلق بالاتفاقية، وقد وضع فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية التابع لمؤتمر الأطراف المنشأ عملاً بقرار المؤتمر ١/٩ الصيغة النهائية لهذه الوثائق جميعاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ويخضع استبيان التقييم الذاتي المتعلق بالاتفاقية للمواءمة مع الاستبيانات المتعلقة بالبروتوكولات. ويعكف المكتب أيضاً على إعداد نميطة جديدة مأمونة، في إطار بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة ("بوابة شيرلوك")، لدعم جمع المعلومات والاتصال أثناء عملية الاستعراض.

٣٨- ونظّم المكتب بدعم من الصين، في نيسان/أبريل ٢٠١٩، اجتماعاً غير رسمي للخبراء بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية، تبادل خلاله ٣٦ خبيراً وممارساً من ١٩ بلداً أفضل الممارسات ومدوا جسور الثقة المتبادلة. وتلقّى موظفون من تركمانستان والمغرب والمملكة العربية السعودية تدريباً على استخدام أداة كتابة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المنقّحة.

٣٩- وواصل المكتب توسيع نطاق منصة "شيرلوك"، التي باتت تغطّي ١٥ نوعاً من الجرائم وتتضمّن معلومات عن أكثر من ٩٣٨ ٢ قضية من ١٢٧ بلداً وأزيد من ٥٣٩ ٩ حكماً قانونياً من ١٩٨ بلداً.

(ب) الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

٤٠- اجتمع الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص والفريق العامل المعني بتهريب المهاجرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ واعتمدا توصيات لتحسين الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في جميع أنحاء العالم. وواصل المكتب بذل جهود في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات في نحو ٦٠ بلداً، منها بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأوروبا. وفضلاً عن ذلك، أطلق المكتب والاتحاد الأوروبي مبادرة العمل العالمي لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي له في آسيا والشرق الأوسط، وتغطّي المبادرة الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

٤١- وعملاً بقراري مجلس الأمن ٢٣٣١ (٢٠١٦) و٢٣٨٨ (٢٠١٧)، أجرى المكتب تدريباً بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتعزيز التدابير الوطنية الرامية إلى التصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

٤٢- وواصل المكتب أيضاً تنسيق عمل فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأصدر موجز عن مسألة التقاطع بين الاتجار بالأشخاص والتكنولوجيا، وأطلقت مبادرة رئيسية لمساعدة شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في تعزيز التدابير الرامية إلى التخفيف من مخاطر الاتجار داخل سلاسل إمدادات الأمم المتحدة.

٤٣- وفي إطار شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، دعم المكتب عمل لجنته التنفيذية لتفعيل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

(ج) الاتجار بالأسلحة النارية

٤٤- دعم المكتب، من خلال برنامجه العالمي الخاص بالأسلحة النارية، جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار في وضع تشريعات شاملة بشأن الأسلحة النارية. ووضع المكتب أيضاً مجموعة من النماذج التوجيهية لتسجيل المعلومات المتصلة بالأسلحة النارية وواصل تنظيم دورات تدريبية، بما في ذلك دورات بشأن التحقيق في الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وبشأن الكشف عن الأسلحة النارية في المعابر الحدودية البرية، مما عزز قدرة أكثر من ٢٠٠ من الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية في غرب البلقان وغرب ووسط أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفضلاً عن ذلك، واصل المكتب، بالتعاون مع الإنتربول، تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بعمليات إنفاذ القانون عبر الوطنية التي تستهدف الاتجار بالأسلحة النارية. وفي إطار مبادرته الرامية إلى رصد تدفقات الأسلحة غير المشروعة، جمع المكتب بيانات كمية عن الأسلحة النارية المضبوطة والمتاجر بها من أكثر من ٧٠ بلداً، مما هيأ أساساً لتحليل تدفقات الأسلحة غير المشروعة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

(د) غسل الأموال

٤٥- واصل البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، الذي أطلقه المكتب، توفير التوجيه العملي للمحققين والمدعين العامين والفضاء على الصعيد العالمي، بمن فيهم الخبراء.

٤٦- وقد تمكنت الدول الأعضاء بفضل منهجية البرنامج العالمي للتعطيل المالي وبناء القدرات في مجال التحقيق من التعرف على إرهابيين ومقاضاتهم، ومن تعطيل نموذج عمل الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعزيز الرخاء الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المكتب الدول الأعضاء في المناقشات الرامية إلى فهم فوائد تنظيم العملات المشفرة وما ينطوي عليه من تحديات.

(هـ) مسائل أخرى متصلة بالجريمة المنظمة

٤٧- واصل المكتب تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية، الذي عقد اجتماعه الخامس في آذار/مارس ٢٠١٩،

وهو الاجتماع الذي ناقش فيه المشاركون إنفاذ القانون والتحقيقات والأدلة الإلكترونية والعدالة الجنائية.

٤٨- وعملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٧/٧٣، أعدّ المكتب تقرير الأمين العام عن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية (A/74/130)، الذي يعرض آراء الدول الأعضاء بشأن التحديات التي تعترضها في هذا المجال.

٤٩- وواصل المكتب، من خلال برنامجه العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، إسداء المشورة السياساتية إلى العمليات السياسية العديدة الجارية في مجالي أمن الفضاء الإلكتروني والجريمة السيبرانية، في فيينا ونيويورك وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الفريق المرجعي المعني بالتكنولوجيا الجديدة وفريق استعراض الأمن السيبراني. وفيما يتعلق بالحصول على الأدلة الجنائية الرقمية، والتوجيه في مجال التحقيق في العملات المشفرة، وتحليل الشبكة الخفية، واصل المكتب مساعدة المحققين والمدعين العامين والقضاة في الدول الأعضاء في التصدي على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي للجرائم والأفعال الإرهابية المعتمدة على الفضاء الإلكتروني أو التي يتيح الفضاء الإلكتروني ارتكابها.

٥٠- وعملاً بقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ٥/٢٧، واصل المكتب تعاونه مع الشركاء المعنيين، مثل الإنتربول ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الجمارك العالمية، لتقديم المساعدة التقنية من خلال عدة حلقات عمل عُقدت في الفترة بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وأسهمت حلقات العمل في تحسين معارف المشاركين وقدراتهم على تعزيز الآليات الوطنية لمكافحة الاتجار بالملوكات الثقافية وما يتصل به من جرائم.

٥١- ووضع المكتب أيضاً دليلاً للممارسات التشريعية الجيدة في مجال مكافحة الجريمة المتصلة بالمنتجات الطبية المغشوشة.

٢- مكافحة الفساد

٥٢- أسفرت الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعقودة في أبو ظبي في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، عن اعتماد ١٥ قراراً بشأن أمور منها تعزيز الوقاية وعمل هيئات مكافحة الفساد، وتحسين جمع البيانات، والأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الأولى من نوعها للجمعية العامة حول مكافحة الفساد، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٢١. وعُقد نحو ٤٦ مناسبة خاصة على هامش الدورة الثامنة، بما في ذلك سلسلة من الاجتماعات بشأن أعمال المبادرة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار"). وعقد فريق استعراض التنفيذ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اجتماعات في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وعقد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات واجتماع الخبراء

الحكومي الدولي المفتوح المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد اجتماعات في أيار/مايو ٢٠١٩. وعقد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد اجتماعاً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٥٣- وأُحرز تقدم في إطار الدورتين الأولى والثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث شاركت ١٨٤ دولة في عملية الاستعراض. وأشارت دول عديدة إلى أنها اعتمدت قوانين جديدة لتعزيز أطرها التشريعية لمكافحة الفساد.

٥٤- ونفذ المكتب، في عام ٢٠١٩، أكثر من ٣٢٠ نشاطاً على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، قدّم من خلالها دعماً مباشراً على الصعيد القطري لأكثر من ٧٠ بلداً. واستفاد من هذه المساعدة نحو ١٢ ٠٠٠ مشارك (بمن فيهم ممارسون مختصون بمكافحة الفساد)، وشملت المساعدة تقديم خدمات استشارية لصوغ التشريعات والسياسات، وحلقات عمل، ومناسبات تدريبية، واجتماعات خبراء تهدف إلى بناء القدرات في القطاعين العام والخاص وداخل المجتمع المدني.

٥٥- واستمر المكتب في تقديم الدعم المخصّص والعام لبناء القدرات في مجال استرداد الموجودات إلى ٢٢ بلداً، بوسائل منها مبادرة "ستار"، ودعم عدة شبكات إقليمية لاسترداد الموجودات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نشرت المبادرة المنشور المعنون "الشراكات الدولية بشأن استرداد الموجودات: لمحة عامة ودليل عالمي للشبكات"، وهو مورد يروم مساعدة الأخصائيين في مجال استرداد الموجودات على تحديد الشبكات المناسبة والوصول إليها وتيسير التعاون الدولي فيما يتعلق بمصادرة العائدات الإجرامية.

٥٦- وأصدرت المبادرة، في أيار/مايو، تقريراً بعنوان "إيداع التصريح بالموجودات إلكترونياً: الفوائد والتحديات"، وهو مورد موجه لمقرري السياسات والممارسين بشأن الانتقال إلى الإيداع الإلكتروني للتصريح بالموجودات.

٥٧- وواصل المكتب التوعية بأهمية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مجموعة متنوعة من المنتديات الإقليمية والدولية تشمل اجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، ومجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية. ونفذت طائفة من الأنشطة بالاشتراك مع الفريق العامل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، وآلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التي أنشأتها منظمة الدول الأمريكية، لتحقيق هدف محدد يتمثل في تعزيز أوجه التآزر بين هيئات الاستعراض المعنية بمكافحة الفساد.

٥٨- وفي إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، التابع للمكتب، والذي يركّز على تعزيز ثقافة احترام القانون، نظّمت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء أكثر من ٢٠ نشاطاً لبناء القدرات.

٣- منع الإرهاب

- ٥٩- أنجز المكتب، من خلال برنامجه العالمي بشأن تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب، أكثر من ١٥٠ نشاطاً ودرب أكثر من ٣ ٠٠٠ من موظفي العدالة الجنائية في عام ٢٠١٩.
- ٦٠- وواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان في وسط وجنوب آسيا وجنوبها الشرقي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والكاريبي. واستمر في تقديم المشورة التشريعية إلى عدة دول أعضاء، بما فيها سري لانكا والعراق ومالي ونيجيريا.
- ٦١- وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اشترك المكتب مع موزامبيق في وضع خريطة طريق لتقديم المساعدة التقنية الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم المكتب الدعم لموظفي العدالة الجنائية وموظفي إنفاذ القانون في مالي في صوغ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين، مما أدى إلى زيادة عدد الإنابات القضائية المنفّذة. وعلاوة على ذلك، تعاون المكتب مع السلطات في نيجيريا لوضع خطة عمل لتصدي نظام العدالة الجنائية فيها للإرهاب.
- ٦٢- وأطلق المكتب مشروعين جديدين لبلدان في جنوب وجنوب شرق آسيا بشأن تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأيضاً لمنع النساء والشباب من الانخراط في أنشطة التطرف العنيف ودعم الجهود الرامية إلى القضاء على نزعات التطرف لديهم وإلى إدماجهم في المجتمع.
- ٦٣- وأدّى التعاون الإقليمي الذي يسهّره منبر يدعمه المكتب لتبادل المعلومات فيما بين الدول، وفرقة العمل المتعددة الوكالات المعنية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى تسليم مشتبه فيه بالإرهاب. كما وُضع دليل عملي لصوغ طلبات التعاون المقدمة إلى الدول الأعضاء في فرقة العمل المتعددة الوكالات.
- ٦٤- وعقب دورات تدريبية قدّمها المكتب في الأردن والعراق ولبنان، أبلغ مسؤولون في هذه البلدان عن زيادة في الامتثال لحقوق الإنسان في التحقيقات من خلال استخدام أساليب التحري الخاصة. وواصل المكتب دعم العراق في مساهلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن جرائمه، مما أدى إلى زيادة في عدد القضايا ذات الصلة المعروضة على السلطة القضائية.
- ٦٥- وأعدّ المكتب عدّة أدوات، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لشبكة منع التطرف العنيف في منطقة آسيا الوسطى، كما أعدّ المكتب، بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، الدليل العملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود.
- ٦٦- وعزّز المكتب جهوده الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال منع الإرهاب بإطلاق أول "دليل للأبعاد الجنسانية لتدابير العدالة الجنائية لتصدي للإرهاب" تُصدره الأمم المتحدة ووضع دليل مخصّص لنيجيريا. كما استُهل مشروع لدعم المسؤوليات العراقية في مجال منع الإرهاب.

٦٧- واستحدث المكتب أداة بشأن الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، في إطار جهوده الموصولة للترويج للانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الـ ١٩ المتعلقة بالإرهاب وتنفيذها.

٦٨- وأطلق المكتب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب مبادرة عالمية بشأن مقاضاة الأشخاص المرتبطين بالجماعات الإرهابية وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. وعلاوة على ذلك، وقّع المكتب والاتحاد البرلماني الدولي ومكتب مكافحة الإرهاب مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون على مكافحة الإرهاب.

٤- منع الجريمة والعدالة الجنائية

٦٩- ساعد المكتب الدول الأعضاء على وضع سياسات وبرامج قائمة على المعرفة بشأن منع الجريمة على الصعيدين الوطني والمحلي في أوزبكستان والجمهورية الدومينيكية وقيرغيزستان وكولومبيا وكينيا والمغرب والمكسيك. وقدم المكتب الدعم لمدن في أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى وأفريقيا في إجراء عمليات مراجعة لتدابير السلامة المحلية، مما أتاح وضع خطط عمل لمنع الجريمة، تشمل تدابير لتلبية الاحتياجات المحددة للمرأة في مجال السلامة.

٧٠- وساعد المكتب ١١ دولة عضواً على تسخير الرياضة سبيلاً لتعزيز القدرة على الصمود في أوساط الشباب ومنع الجريمة. واستحدث أداة للتصدي للمخاطر المتصلة بالتطرف العنيف من خلال برامج رياضية للشباب.

٧١- وفي إطار مبادرة المكتب للتعليم من أجل العدالة، تُرجمت سبع نماذج جامعية بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى الفرنسية وجرى تكييفها لاستخدامها داخل غرب أفريقيا. وكيف المكتب أيضاً النمطة الخاصة بمنع الجريمة لاستخدامها في أمريكا اللاتينية، وأنجز نماذج لمنع الجريمة لطلاب الدراسات العليا في عدد من المؤسسات التعليمية.

٧٢- ووضع المكتب الصيغة النهائية لـ "دليل السلطة القضائية بشأن التدابير الفعالة في مجال العدالة الجنائية للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات".

٧٣- وفي الدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، أطلق المكتب "دليل ضمان جودة خدمات المساعدة القانونية في إجراءات العدالة الجنائية"، واستند إليه في تنظيم حلقة عمل تدريبية إقليمية في إندونيسيا لممارسين في مجال المساعدة القانونية من ١٢ بلداً. وفي إطار مشروع مشترك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وضع المكتب أداة تدريبية ونظم مناسبات لتدريب المدربين لفائدة مقدمي خدمات المساعدة القانونية العاملين مع المجرمين والضحايا من النساء في السنغال وسيراليون وليبيريا.

٧٤- ووضع المكتب ثلاثة أدلة تدريبية بشأن منع تجنيد الأطفال من جانب الجماعات الإرهابية وتدابير العدالة الجنائية للتصدي له، إلى جانب خريطة طريق بشأن معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، ونظم تسع مناسبات لبناء قدرات مشاركين من ٣٢ بلداً.

٧٥- وعقد المكتب حلقتي عمل إقليميتين في بانكوك بالتعاون مع معهد تايلند للعدالة، أسهمتاً في تزويد الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية من إندونيسيا وتايلند والفلبين وفيت نام بمهارات عملية لتعزيز مشاركة الجمهور في إجراءات العدالة التصالحية.

٧٦- وحصل المكتب على جائزة الامتياز الإصلاحية لعام ٢٠١٩ من الرابطة الدولية للإصلاحات والسجون عن دورة للتعليم الإلكتروني تستند إلى سيناريوهات بشأن قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). وعزز المكتب قدرة ٢٠ بلداً على إدارة السجناء المتطرفين العنيفين ومنع التطرف في السجن.

٧٧- ووضع المكتب دليلاً عن تصنيف السجناء ودليلاً تقنياً لمساعدة الدول على وضع علامات تجارية للمنتجات المنبثقة عن برامج العمل في السجون. وقدم المساعدة التقنية إلى إندونيسيا وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وزامبيا والسلفادور وطاجيكستان ودولة فلسطين وقيرغيزستان وكولومبيا والمغرب وناميبيا بشأن تنفيذ برامج إعادة التأهيل في السجون التي تركز على التعليم والتدريب المهني وبرامج العمل.

٧٨- ونشر المكتب الطبعة الثانية من المنشور المعنون "الجريمة البحرية: دليل للممارسين في مجال العدالة الجنائية". كما وفر التدريب على إجراءات الزيارات والتفتيش والإقامة والحجز في مراكز تدريب في سري لانكا وسيشيل لموظفي إنفاذ القانون البحري من وكالات من مناطق متعددة.

جيم- إجراء البحوث وتحليل الاتجاهات وتقديم الدعم في المجال العلمي ومجال الاستدلال الجنائي

١- جمع البيانات وإجراء البحوث وتحليل الاتجاهات

٧٩- نشر المكتب، في عام ٢٠١٩، وثائق بحثية إقليمية وعالمية لتسليط الضوء على التهديدات والتحديات التي تنطوي عليها الجريمة. وقد كشفت "الدراسة العالمية لجرائم القتل" عن أحدث الاتجاهات في العنف المفضي إلى القتل ودوافعه وخصائصه وسياقاته وصلاته بالتنمية. وفي دراسة عن الاتجار بالأسلحة النارية على الصعيد العالمي، قدم المكتب معلومات عن تدفقات الاتجار بالأسلحة النارية وأنماطه وخصائصه. وعلى الصعيد الإقليمي، أعد المكتب تقييماً لخطر الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية في غرب ووسط أفريقيا، وتقييماً لخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية في جنوب شرق آسيا، وتقريراً إقليمياً وموجزاً بحثياً عن الجريمة المنظمة في غرب البلقان وموجزاً بحثياً عن الاتجار بالمواد الأفيونية على طول طريق القوقاز.

٨٠- ومن خلال اجتماع ثان لفريق خبراء نظم المكتب لتعزيز الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، نُقح مضمون مشروع الاستبيان وهيكله، واضطلع أكثر من ٥٠ بلداً بعملية تجريبية قبل تقديم صيغة نهائية لكي تنظر فيها لجنة المخدرات في دورتها الثالثة والستين.

٨١- وأنشأ المكتب، بالشراكة مع هيئة الإحصاءات الكورية، مركز الامتياز للإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية في آسيا والمحيط الهادئ، في دايجون، جمهورية كوريا. كما دعم

المكتب دراسات استقصائية عن تعاطي المخدرات والفساد في أفغانستان وأوزبكستان وباكستان ونيجيريا؛ وعن الزراعة غير المشروعة للمحاصيل في أفغانستان وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا والمكسيك وميانمار ونيجيريا؛ وعن تقييمات أثر التنمية البديلة في أفغانستان. وقدم المكتب الدعم أيضاً إلى بلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى في تحسين نوعية إحصاءات الجريمة وإجراء دراسات استقصائية عن الإيذاء.

٨٢- وساهم المكتب في رصد عدة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة وتطويرها منهجياً، مع التركيز على الهدف ١٦، واشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في وضع نموذج للدراسات الاستقصائية بشأن مؤشرات الأهداف.

٢- دعم الأنشطة العلمية وأنشطة الاستدلال الجنائي

٨٣- في عام ٢٠١٩، شارك ممثلون من ٢٨٢ مختبراً وطنياً مختصاً بالاختبارات المتعلقة بالمخدرات في ٩٠ بلداً في برنامج المكتب نصف السنوي للعمليات التعاونية الدولية، الذي يساعد المختبرات على رصد أدائها باستمرار على نطاق عالمي واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، زود المكتب مختبرات — ٢٧٠٠ من المعايير المرجعية الكيميائية ومن أدلة للطرائق الموصى بها في إجراء تحليلات مخبرية للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية.

٨٤- ونُشر ملحق للمعجم المتعدد اللغات للمخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية ليشمل المواد الاثني عشرة التي جدولتها لجنة المخدرات في عام ٢٠١٨.

٨٥- ونشر المكتب تنقيحات لـ "الطرائق الموصى بها لاستبانة وتحليل الكاينونات الاصطناعية في المواد المضبوطة" وطرائق توصيف شوائب الهيروين والكوكايين، لدعم الدول الأعضاء في بناء القدرات على كشف واستبانة المؤثرات النفسانية الجديدة وتوصيف المخدرات التقليدية من أجل تعميق فهم الأساليب المستخدمة في تصنيعها. كما أرسل المكتب أكثر من ٩٠٠ مجموعة من أدوات الاختبار الميداني الخاصة بالعقاقير والسلائف إلى مواقع ذات أولوية على الصعيد العالمي.

٨٦- وقام المكتب، من خلال برنامجه الخاص بالرصد العالمي للمخدرات الاصطناعية: التحليل والإبلاغ والاتجاهات (برنامج "سمارت") والبرنامج العالمي للخدمات العلمية وخدمات التحليل الجنائي الاستدلالي، بدعم قدرات الاستدلال الجنائي الوطنية للكشف عما استجد حديثاً من المخدرات الاصطناعية وسلائفها باستخدام أجهزة رامان اليدوية للاختبار الميداني. ومن خلال كلا البرنامجين، تم توفير تدريب إقليمي في بلدان في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما تم تحديد مختبر المكتب وتحسينه في عام ٢٠١٩.

رابعاً - تدعيم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ألف - التخطيط الاستراتيجي

٨٧- واصل المكتب استحداث نهج جديدة ومبتكرة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، في إطار ولاياته، ولا سيما من خلال نهج البرمجة المتكاملة لضمان التكامل في إطار الركائز المعيارية والتشغيلية لعمله على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. ووضع المكتب أيضاً خططاً برنامجية سنوية تُظهر الحالات التي أُحرز فيها تقدم كبير في تحقيق أهداف محددة بدقة.

٨٨- وواصل المكتب تعزيز إدارته لدورة البرامج والإدارة القائمة على النتائج، بسبل منها صقل أدوار البرامج وإجراءاتها ذات الصلة وتحسين آليات الرصد والإبلاغ. ولزيادة تيسير اتباع نهج متسقة للإدارة القائمة على النتائج داخل المكتب، يعكف المكتب على وضع نماذج تعلم إلكتروني بشأن الإدارة القائمة على النتائج وخطة عام ٢٠٣٠. ومضى المكتب قدماً في تعزيز الصلات الرسمية وغير الرسمية مع الوكالات الشريكة من خلال شبكة الأمم المتحدة للتخطيط الاستراتيجي.

باء - التقييم

٨٩- أصدر قسم التقييم المستقل موجزاً تجميعياً لجميع تقارير التقييم التي أعدها المكتب، لزيادة استخدام التوصيات المتكررة والدروس المستفادة. وبالتعاون مع مركز التطبيقات المؤسسية في فيينا، وضع قسم التقييم المستقل تطبيق "Unite Evaluations"، وهو تطبيق مبتكر لإدارة التقييم على شبكة الإنترنت، لتقديم نتائج إجمالية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتتبع تنفيذ التوصيات بصورة منهجية.

٩٠- ووضعت ثلاثة تقييمات استراتيجية متعمقة في صيغها النهائية، ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لخمسة تقييمات أخرى. وعُرضت نتائج التقييم على الإدارة العليا وعلى الدول الأعضاء، مما أسهم في إرساء ثقافة للتقييم والتعلم. كما دعم قسم التقييم المستقل العديد من تقييمات المشاريع.

٩١- وجرى تعميم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان بشكل كامل في جميع التقييمات، ووضعت مواد توجيهية لكي تدعم التقييمات التغيير التحويلي. كما ساهم قسم التقييم المستقل بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في تعزيز القدرة الوطنية على التقييم، بسبل منها وضع نميطة تعليمية للماجستير بشأن التقييم وتنظيم حلقة عمل مكرّسة باعتبارها حدثاً جانبياً على هامش الدورة الثامنة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

جيم - التمويل والشراكات

٩٢- واصل المكتب دعم اجتماعات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي بتوفير معلومات عن المسائل المالية والمسائل المتعلقة

بالميزانية؛ وعن إصلاح الأمم المتحدة وآثاره على المكتب؛ وكذلك عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ممارسات المكتب وسياساته وبرامجه؛ وعن التمثيل الجغرافي والتوازن الجنساني في تشكيلة موظفي المكتب؛ وعن التقدم الذي أحرزه المكتب في تنفيذ برامجه العالمية والإقليمية وتقييمها.

٩٣- واستمر المكتب في العمل على إبرام مذكرات تفاهم جديدة مع شركاء رئيسيين، كما واصل تفعيل ترتيبات الشراكة القائمة بهدف تعزيز أوجه التآزر والحد من التداخل وتكميل الجهود المبذولة في المجالات ذات الصلة. وشملت الجهود البارزة المبذولة في هذا الشأن وضع إطار للشراكة الاستراتيجية مع مكتب مكافحة الإرهاب، وخطة عمل مشتركة مع متطوعي الأمم المتحدة، وخطة عمل مشتركة لإقامة شراكة عالمية مع الإنترنت. وفي إطار متابعة مذكرة التفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) الموقعة في عام ٢٠١٨، يعكف المكتب على وضع إطار مشترك للشراكة الاستراتيجية لتعزيز الأهداف والغايات المشتركة المتعلقة بالحوكمة والسلامة في المناطق الحضرية في سياق خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة.

٩٤- وواصل المكتب التواصل بنشاط مع الجهات المانحة، في العواصم الوطنية وكذلك من خلال البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في فيينا والنظراء في الميدان، مما أسفر عن زيادة في عدد الشركاء على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ففي عام ٢٠١٨، تعهدت تسع جهات مانحة جديدة بتقديم ما مجموعه ٤٥,٧ مليون دولار، وبلغ مجموع المساهمات المخصصة الغرض ٣٢٦,٢ مليون دولار، متجاوزةً بذلك أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو ٣٢٠,٦ مليون دولار الذي سُجل في عام ٢٠١٧.

٩٥- ويزداد تنوع الشراكات التمويلية بحيث لا تظل مقتصرة على المصادر التقليدية، وهو ما يجسّد شمول نطاق ولايات المكتب لركائز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، بزيادة الالتزامات على مستوى ترتيبات الصناديق الاستثمارية المشتركة بين الوكالات والشركاء المتعددين في الأمم المتحدة، إذ بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو ١٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٨. كما أحرز تقدم ضئيل في إشراك القطاع الخاص.

٩٦- وتلقّى صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للتبرعات لضحايا الاتجار بالبشر، الذي يديره المكتب، مساهمات من عدة جهات داعمة، بما في ذلك الدول الأعضاء والقطاع الخاص وفردات الجهات المانحة. وهكذا بلغت التعهدات بالتبرع للصندوق الاستثماري، في عام ٢٠١٨، ما مجموعه ٢,٢ مليون دولار، في حين تم صرف نحو ٧٥٠.٠٠٠ دولار للخدمات الأساسية والمساعدة المقدمة إلى الضحايا من خلال ١٩ من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية في جميع أنحاء العالم.

٩٧- وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال الوضع المالي للمكتب هشاً. إذ لا يزال تناقص الأموال غير المخصصة مستمراً، مع توقُّع أن لا تزيد نسبة الإيرادات العامة الغرض عن ١,٢ في

المائة من مجموع الإيرادات في عام ٢٠١٩. ويمثل تدني حجم التمويل غير المخصص أو المخصص بشروط ميسرة تحدياً رئيسياً أمام تنفيذ ولايات المكتب وبرامجه بفعالية. ويفرض هذا الوضع ضغطاً على أداء المكتب لوظائفه الإدارية والتنسيقية والمعارية.

٩٨- ومن المتوقع أن ينمو حجم تنفيذ برامج المكتب من ٦١٦,٧ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٦٩٧,٩ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، بما يمثل زيادة قدرها ١٣,٢ في المائة. ويرتبط نمو حجم تنفيذ برامج المكتب في المقام الأول بتوسيع نطاق برامج مصادر الرزق البديلة في كولومبيا؛ والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية؛ والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات؛ والجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات ومنع الإرهاب في آسيا الوسطى.

خامساً- التوصيات

٩٩- لعلّ اللجنتين تودّان تقديم مزيد من الإرشادات، كل في سياق ولايتها، والنظر في أن تطلباً إلى الدول الأعضاء تنفيذ التوصيات الواردة أدناه.

التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال

١٠٠- لعلّ لجنة المخدرات تودّ النظر في أن تطلب إلى الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) مواصلة تنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات التي تعهد بها المجتمع الدولي منذ عام ٢٠٠٩، وفقاً لما جاء في الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩؛

(ب) مواصلة الاستفادة من اللجنة بوصفها محفلاً للحوار والتبادل الشاملين بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن مختلف جوانب مشكلة المخدرات العالمية؛ والمشاركة الفعالة في التنفيذ العملي لجميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات، بما في ذلك من خلال الدورات المواضيعية السنوية، وفقاً لخطة العمل المعتمدة في عام ٢٠١٩، وتبادل الممارسات السليمة وما يستبان من تحديات وما يستفاد من دروس؛

(ج) زيادة تغطية ونوعية استراتيجيات الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين ورعايتهم وإعادة تأهيلهم، ومن ثم التصدي للتحدي المتمثل في تزايد تعاطي المخدرات والاضطرابات الناجمة عنه، ولا سيما في صفوف أكثر الفئات السكانية ضعفاً؛

(د) زيادة فرص الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية، وتعزيز النظم الصحية، وضمان التثقيف، والتوعية، وضمان الإدارة السليمة لسلاسل الإمداد، مع منع تسريبها وإساءة استعمالها؛

(هـ) تسريع وتيرة تدابيرها الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز في صفوف متعاطي المخدرات والسجناء، بسبل منها الترويج للاستعانة عند الاقتضاء بالدليل الفني،

الصادر عن منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، الموجه إلى البلدان لتحديد أهداف لوقاية جميع متعاطي المخدرات بالحقن من فيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج والرعاية لهم، عند تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والمخدرات؛

(و) تعزيز دعم التدابير المتكاملة للتصديّ لأزمة المؤثرات الأفيونية والتشجيع على استخدام مجموعة أدوات الأمم المتحدة بشأن المخدرات الاصطناعية؛

(ز) توسيع نطاق تغطية المساعدة للتنمية البديلة للوصول إلى عدد أكبر من المجتمعات المحلية، وبذل جهود كبيرة لتيسير وصول المنتجات الناشئة عن التنمية البديلة إلى الأسواق.

منع الجريمة ومكافحتها على نحو فعال

١٠١- لعلّ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تؤدّ النظر في أن تطلب إلى الدول الأعضاء ما يلي:

مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية

(أ) استخدام الآليات الدولية والإقليمية والثنائية القائمة، بما في ذلك شبكة ضباط الاتصال الأجانب في جهاز الشرطة، لتعزيز التنسيق والتعاون في مجال إنفاذ القانون في التحقيق في قضايا الاتجار بالمخدرات؛

(ب) تعزيز إجراءات وقدرات سلطات إنفاذ القانون فيما يتعلق بفتح تحقيقات موازية في منشأ الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة المتجرّ بها بصورة غير مشروعة، ودعوة المكتب إلى مواصلة عمله من أجل دعم النهج المتكاملة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وصلاته بأشكال الجريمة ذات الصلة وكشفهما والتصديّ لهما؛

(ج) تحديد وتنفيذ تدابير نظام العدالة الجنائية القائمة على التكنولوجيا لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتحقيق فيه ومقاضاة مرتكبيه، ودعم المكتب في مسعى التعجيل بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة؛

(د) إدراج تشريعاتها وسوابقها القضائية في بوابة شيرلوك، بغية دعم آلية استعراض التنفيذ، التي يجري وضعها حالياً، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها؛

مكافحة الفساد

(هـ) مواصلة دعم عمل المكتب لمساعدة الدول على منع الفساد ومكافحته؛

منع الإرهاب

(و) إنشاء منصات أو شبكات إقليمية مشتركة بين الوكالات للتعاون القضائي والتعاون على إنفاذ القانون والمشاركة فيها من أجل تعزيز تبادل المعلومات وجمع الأدلة على نحو عملي وفي الوقت المناسب بشأن الأعمال التي يرتكبوها الإرهابيون أو يُعدُّون لها، بمن في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون والمنتقلون إلى أماكن أخرى وأعضاء معروفون في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛

(ز) تعزيز التعاون بين الوكالات وزيادة استخدام آليات التعاون الدولي في القضايا المتصلة بالإرهاب؛

منع الجريمة والعدالة الجنائية

(ح) التشجيع على اتباع نهج شامل ومتكامل لإزاء منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية، استناداً إلى التقييمات الأولية وإلى جمع البيانات وتحليلها بصورة منتظمة، والتركيز على جميع قطاعات نظام العدالة، وإدراج منظور جنساني؛

(ط) وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج لمنع الجريمة، بما في ذلك السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تركز على منع معاودة الإجرام، بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني؛

(ي) دعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى مواصلة عمله المتصل بتعزيز ثقافة احترام القانون ودعم الدول الأعضاء في وضع برامج لإشاعة القيم الرئيسية القائمة على سيادة القانون؛

(ك) إعطاء الأولوية لمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال والتصدّي لها عبر نظام العدالة على نحو يراعي السن والفوارق بين الجنسين.

إجراء البحوث وتحليل الاتجاهات وتقديم الدعم في المجال العلمي ومجال الاستدلال الجنائي

١٠٢- لعلّ اللجنتين تودان النظر في أن تطلبا إلى الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) تعزيز قدرة السلطات الوطنية على جمع بيانات دقيقة وموثوقة وقابلة للمقارنة عن الجريمة وإنتاج المخدرات والاتجار بها واستخدامها على نحو غير مشروع، بغية زيادة قدرتها على الإسهام في أدوات جمع البيانات مثل الدراسة الاستقصائية عن اتجاهات الجريمة، والاستبيان الذي يستند إليه التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، والاستبيان الخاص بتدفقات الأسلحة غير المشروعة، والاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، والتقارير الفردية عن مضبوطات المخدرات؛

(ب) مواصلة دعم عمل المكتب من أجل تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في ميادين تعاطي المخدرات

وما يترتب عنها من عواقب صحية، والتنمية البديلة، وسيادة القانون وإمكانية الوصول إلى العدالة، ومكافحة الجريمة المنظّمة، والعنف، والاتجار بالأشخاص، والاتجار بالأسلحة النارية، والاتجار بالأحياء البرية، والفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة؛

(ج) إنشاء آليات وطنية للإنذار المبكر، والمشاركة بنشاط في شبكات الإنذار المبكر فيما يتعلق بالمؤثرات النفسانية الجديدة والأخطار المستجدة فيما يتعلق بالمخدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتعزيز استخدام النظم الدولية المعمول بها في مجال الإبلاغ وتبادل المعلومات؛

(د) تعزيز القدرة على قياس التهديدات التي تشكّلها الجريمة المنظّمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من خلال تحسين تصنيف إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، وتعزيز التعاون في مجال تبادل البيانات، وتحسين أساليب التحليل، واستخدام آليات تشمل إطار تقييمات خطر الجريمة المنظّمة عبر الوطنية.

تدعيم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

١٠٣ - لعلّ اللجنتين تودان النظر في أن تطلبا إلى الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) دعم المكتب في بناء قدرات الموظّفين على الاستجابة بصورة شاملة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك ما يتعلق بالإدارة والإبلاغ الفعالين القائمين على النتائج؛

(ب) دعم المكتب في إجراء تقييمات استراتيجية من أجل زيادة المساءلة والشفافية، بما يتماشى مع إصلاحات الأمم المتحدة، في تعزيز استخدام نتائج التقييم والمنتجات المعرفية ذات الصلة، بما في ذلك التطبيق الجديد الخاص بإدارة التقييم "Unite Evaluations"، وفي دعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء القدرة الوطنية على التقييم في المجالات المشمولة بولاية المكتب؛

(ج) تزويد المكتب بموارد كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك موارد إضافية من الميزانية العادية، لتمكين المكتب من إنجاز الأعمال المنوطة به بطريقة مستدامة؛

(د) توفير قدر أكبر من التمويل العام الغرض (غير المخصّص) والتمويل المخصّص بشروط ميسرة لتمكين المكتب من الاستجابة بفعالية لتنامي الطلب على المساعدة التقنية ومواصلة تعاونه التقني بالتنسيق الوثيق مع البلدان والهيئات الإقليمية الشريكة.